الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

حول

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا

(عدد 2023/49)

رئيس اللجنة: شفيق الزعفوري

نائب رئيس اللجنة: معز برك الله

مقرر اللجنة: صالح السالمي

مسار دراسة مشروع قانون

أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا

- **تاريخ ورود المشروع:** 07 ديسمبر 2023
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 09 ديسمبر 2023
- **جلسات اللجنة:**

✓ جلسة يوم 27 ديسمبر 2023:

- النظر في مشروع القانون الأساسي في جلسة أولى،
- **القرار:** طلب الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

✓ جلسة يوم 10 جانفي 2024:

- الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج ووزارة الاقتصاد والتخطيط،
- **القرار:** مواصلة النظر.

✓ جلسة يوم 17 جانفي 2024:

- عرض مشروع القانون للتصويت،
- عرض تقرير اللجنة حول مشروع القانون للمصادقة.
- **القرار:** - الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.
- - المصادقة على تقرير اللجنة بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة: شفيق الزعفوري

مقرّر اللجنة: صالح السالمي

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون الأساسي المعروض إلى الموافقة على اتفاق إطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا وذلك تطبيقا لأحكام الدستور.

وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق الإطاري في تونس بتاريخ 11 اوت 2023.

1. اهداف الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا:

تولّى مكتب الوكالة الكورية للتعاون الدولي منذ إحداثه بتونس سنة 2006 تنفيذ جملة من البرامج والمشاريع التي تتمحور أساسا حول التعاون الفني ودورات التكوين والتربصات بكوريا لفائدة الإطارات التونسية وإرسال الخبراء والمتطوعين الكوريين وتقديم الإحاطة التقنية لإنجاز مشاريع تنموية في مختلف الميادين.

وقد شملت مشاريع التعاون الفني عدة مجالات أهمّها: الرقمنة، الحوكمة، تنمية القدرات ودعم توظيف الشباب والنساء وكذلك الطاقة المتجددة. ومن بين هذه المشاريع نذكر: مشروع منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS والذي يعتبر واحدا من أنجح تجارب التعاون التونسي الكوري في مجال الرقمنة، إذ يهدف من خلال إحداث منصة المشتريات الالكترونية إلى إرساء مزيد من الشفافية وتعزيز المنافسة. كما نذكر أيضا مشروع المنظومة الالكترونية "ء-مواطن" وهي بوابة للمشاركة والتفاعل بين الإدارة والمتعاملين معها من خلال تمكينهم من تقديم عرائضهم واقتراحاتهم او استفساراتهم على الخط وهو ما من شانه تحسين الخدمات الإدارية في تونس.

وسيمكّن هذا الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا من مزيد تعزيز التعاون بين البلدين وتوسيع مجالاته وفتح آفاق جديدة للشراكة.

2. تقديم الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا:

يحتوي هذا الاتفاق الإطاري على اثني عشر (12) فصلا تتعلق أساسا بالأهداف والتراتيب الفرعية ومساهمات الحكومة الكورية ومساهمات الحكومة التونسية والامتيازات والاعفاءات والفوائد الممنوحة لمكتب الوكالة الكورية للتعاون الدولي ولممثليها وموظفيها من جهة، وللخبراء الحكوميين والمتطوعيين وللمعدات والآلات واللوازم التي تقدمها الحكومة الكورية إلى الجمهورية التونسية لإنجاز البرامج المنضوية تحت هذا الاتفاق الإطاري من جهة أخرى. كما يحتوي هذا الاتفاق على فصول تتعلق بالمتابعة والتقييم وتسوية النزاعات والدخول حيز النفاذ.

ويرمي هذا الاتفاق الإطاري من خلال جملة هذه الفصول إلى ضبط الأحكام والشروط العامة للتعاون التنموي بين الطرفين على أن تُضبط الشروط والإجراءات التفصيلية للبرامج المحددة للمساعدات الممنوحة من طرف الحكومة الكورية بمقتضى ترتيبات فرعية بين الطرفين.

- **أشكال ومجالات التعاون الفني:**

تتّخذ المساعدات التنموية التي تقدّمها الحكومة الكورية للجمهورية التونسية عدة أشكال من بينها:

- مشاركة التونسيين في تربصات تكوينية بجمهورية كوريا،
- إيفاد خبراء حكوميين ومتطوعيين كوريين الى الجمهورية التونسية لإنجاز برامج تكوين،
- توفير معدات وآلات ولوازم للحكومة في إطار البرامج المنضوية تحت هذا الاتفاق الإطاري وكذلك بناء المنشآت اللازمة لتنفيذ هذه البرامج.

- **مكتب الوكالة الكورية للتعاون الدولي والإعفاءات والامتيازات لفائدة الممثلين وموظفي المكتب**

تسمح الحكومة التونسية بمقتضى هذا الاتفاق الإطاري للوكالة الكورية للتعاون الدولي بفتح مكتب على أراضيها وتمنحه الاعفاء من المعاليم الديوانية عند توريد المعدات والآلات والسيارات والمواد والمعدات الأخرى الضرورية لنشاطه. كما تمنح لممثلي المكتب وموظفيه الاعفاء من الضريبة على الدخل ومن المعاليم الديوانية عند توريد الأمتعة الشخصية والمعدات المنزلية والمواد الأخرى.

وتقوم الحكومة التونسية بتقديم كل التسهيلات للموظفين الموفدين وأفراد عائلاتهم لدخول الأراضي التونسية ومغادرتها والإقامة فيها وضمان أمنهم وتوفير الخدمات الطبية لهم ومنحهم نفس

الامتيازات والاعفاءات والفوائد الممنوحة للموظفين الموفدين من الدول الأخرى أو المنظمات الدولية الذين يقومون بمهمات مماثلة في الجمهورية التونسية.

- **الإعفاءات والامتيازات الممنوحة لفائدة الخبراء الحكوميين والمتطوعين الكوريين:**

تمنح الحكومة التونسية الخبراء الحكوميين والمتطوعين الكوريين الإعفاء من الضريبة على الدخل، كما تمنحهم وأفراد عائلاتهم الإعفاء من المعاليم الديوانية عند توريد الامتعة الشخصية والمعدات المنزلية وسيارة واحدة لكل خبير تحت نظام القبول المؤقت.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة يوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 خصّصتها للنظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا.

وفي بداية الجلسة، تولى مقرر اللجنة تلاوة نص المشروع وبنود الاتفاقية. ثم دار نقاش تطرّق خلاله أعضاء اللجنة إلى بعض التفاصيل التي تضمنها نص هذا الاتفاق الإطاري الذي يهدف إلى ضبط الأحكام والشروط العامة للتعاون التنموي بين الجمهورية التونسية وجمهورية كوريا.

وأبرز النواب الأهمية التي يكتسيها الاتفاق باعتباره سيكون آلية من الآليات التي ستساهم في دفع التنمية ببلادنا في إطار العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي، حيث تعتبر كوريا من الدول الرائدة في هذا المجال.

وتطرق أحد النواب إلى مشاريع التعاون الفني مع جمهورية كوريا على غرار مشروع منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS الذي يعتبره واحدا من أنجح تجارب التعاون التونسي-الكوري في مجال الرقمنة، مشيرا إلى أنّ نجاح هذه التجربة لا ينفي وجود بعض السلبيات في استعمال هذه المنظومة على غرار ارتباطها بالأمر المتعلق بالصفقات العمومية الذي ينص على اختيار العرض الأقل كلفة « moins-disant » عوض أن يتم الاختيار على العرض الأفضل « mieux-disant »، كما أكد على ضرورة التسريع في مراجعة المنظومة القانونية في خصوص الصفقات العمومية لإكسابها النجاعة والسرعة في إنجاز المشاريع العمومية.

وبعد التداول والنقاش، قرّرت اللجنة بإجماع الحاضرين طلب الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وذلك بهدف مزيد الإلمام بتجربة التعاون بين تونس وكوريا لسنوات عديدة وتقييمها من حيث النتائج المحققة على عدة مستويات وخاصة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في إطار السعي إلى إيجاد السبل الكفيلة بمزيد تطوير هذا التعاون وتوسيع المجالات التي يشملها.

وبتاريخ 10 جانفي 2024، عقدت اللجنة جلسة ثانية خصّصتها للاستماع إلى كل من المكلف بالإدارة العامة للعلاقات مع دول آسيا والمنظمات الآسيوية والمدير المكلف بشرق آسيا وأوقيانوسيا بوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وإلى المديرة العامة للتعاون الثنائي الأوروبي بوزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع هذا القانون الأساسي.

وفي مداخلة أولى، أوضح ممثلو وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج أن مشروع هذا القانون يُحدّد الإطار القانوني لتواجد مكتب الوكالة الكورية للتعاون الدولي بتونس وواجبات كل طرف لتسهيل عملية التعاون، مشيرين إلى أن كوريا دولة صديقة تتميز بإمكانيات هامة في عدّة مجالات على غرار الرقمنة والتجديد التكنولوجي والحوكمة وتنمية القدرات... والتي تمثّل فرصا عديدة للتعاون التنموي مع تونس. وذكّروا بأهم المشاريع المنجزة في إطار التعاون التونسي-الكوري على غرار مشروع المنظومة الالكترونية للشراءات على الخطّ TUNEPS، مضيفين أنه سيتم الشروع قريبا في إنجاز مشروع رقمنة السجّل العقاري في تونس.

ومن جهتها، تولت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط تقديم عرض شمل الإطار العام للتعاون التونسي-الكوري وأهم مجالاته وأشكاله، حيث تم فتح مكتب للوكالة الكورية للتعاون الدولي بتونس سنة 2008، علما وأن هذه الوكالة هي مؤسسة حكومية أنشئت سنة 1991 بهدف تنفيذ وتجسيد المنح والمساعدات التي تقدمها كوريا على الصعيد الدولي ولديها 46 مكتبا بالخارج.

وقد شهدت علاقات التعاون التونسي-الكوري منذ سنة 2008 تطورا من خلال مساهمة الوكالة في مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتونس ودعم تكنولوجيات الاتصال والمعلومات وتطوير القدرات والاستفادة من التجارب الكورية في مختلف المجالات التنموية. وشملت هذه المساهمة عددا من مجالات التعاون من أهمها دعم الحوكمة وتطوير أداء الإدارة والرقمنة والتجديد التكنولوجي ودعم القدرات في مجالات التنمية الاقتصادية والصناعية (النقل، الطاقة...) وإحداث

مواطن الشغل، إضافة إلى تطوير الاقتصاد الأخضر وحماية البيئة ودعم الإنتاجية في القطاع الفلاحي والصيد البحري.

كما أوضحت ممثلة الوزارة أن أشكال هذا التعاون الثنائي متنوعة، حيث يشمل:

- برامج لتكوين القدرات ودعمها،
- برامج للمتطوعين (في مجالات مختلفة كاللغات والرياضة والثقافة والتربية والتكوين والطبخ وغيرها)،
- هبات عينية (معدات صحية وإعلامية....)،
- مشاريع تعاون فني (دراسات/مشاريع نموذجية)،
- مشاريع تعاون ثنائية/مشاريع تعاون تقوم بإنجازها هياكل دولية وأممية،
- مشاريع الوكالة الكورية للتعاون الدولي/مشاريع تعاون أخرى بين بعض الهياكل التونسية ونظيراتها الكورية (على غرار المركز التونسي الكوري للإدارة الالكترونية بالتعاون بين وحدة الإدارة الالكترونية والوكالة الكورية للمعلومات التابعة لوزارة الداخلية والسلامة الكورية 2020-2022).

وخلال النقاش، تقدم أعضاء اللجنة بجملة من الملاحظات والاستفسارات تمحورت أساسا حول تقييم نتائج هذه التجربة للتعاون التونسي-الكوري في المجالات التي شملها منذ انطلاقه إلى الآن وحول الإمكانيات المتاحة لتوسيعها وتطويرها في المستقبل.

وتطرقوا كذلك إلى ما سُجّل من نقائص على مستوى منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS خاصة فيما يتعلق بجودة المشاريع العمومية المنجزة نظرا لارتباطها بالأمر المتعلق بالصفقات العمومية الذي ينص على اختيار العرض الأقل كلفة وليس العرض الأفضل. كما لاحظوا أنه، رغم ما سُجّل من إيجابيات لهذه المنظومة خاصة على مستوى شفافية المعاملات، فإن مشكل البطء والتعطيل في إنجاز المشاريع لا يزال متواصلا وهو ما يستوجب التشخيص الجدي والوقوف عند سلبيات ونقائص هذه المنظومة، التي تهم عددا هاما من الإدارات والمؤسسات والناشطين الخواص، ومراجعتها والقيام بالإصلاحات الضرورية لجعلها أكثر نجاعة.

وفي تدخلات أخرى، تساءل عدد من أعضاء اللجنة عن مدى إجحاف الشروط المنصوص عليها ضمن الاتفاق الإطاري بالنسبة إلى تونس وعن الأهمية التي تكتسيها مثل هذه الاتفاقيات التي تبرمها بلادنا مع الدول الآسياوية وخاصة فيما يتعلق بمدى انعكاسها على العلاقات التونسية-الافريقية.

وفي تفاعلها مع مداخلات أعضاء اللجنة التي تعلقت بمشاريع التعاون مع الوكالة الكورية والمجالات التي شملتها، أفادت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه تم التوفّق في إنجاز جملة من المشاريع في حين لا يزال عدد آخر منها في طور الإنجاز. وتتمثل أهم المشاريع المنجزة في:

- مشروع نموذجي لإعادة تهيئة الغابات وزراعة أشجار البلوط والفلين مع المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات (2014-2018 بمبلغ 2 مليون دولار)،
- مشروع نموذجي لرسكلة المعدات الالكترونية مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (2010-2016 بكلفة 3.8 مليون دولار)،
- مشروع منظومة e-people لدعم مجالات الحوكمة الرشيدة والتبليغ عن حالات الفساد مع وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة (2015-2018 بمبلغ 5 مليون دولار)،
- مشروع تعزيز الحكم الديمقراطي والمساءلة العمومية مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016-2019 بمبلغ 3.8 مليون دولار)،
- إنجاز دراسة للتحكم في الطلب على الكهرباء ومشروع نموذجي لاستعمال تقنية تكييف الهواء بالتخزين البارد مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز (2013-2016 بكلفة 2 مليون دولار).

أما بالنسبة إلى المشاريع التي لا تزال في طور الإنجاز، فهي تتمثل أساسا في:

- المرحلة الثانية من مشروع المنظومة الالكترونية للشراءات العمومية على الخط TUNEPS مع الهيئة العليا للطلب العمومي (2019-2023 بمبلغ 2.5 مليون دولار)،
- مشروع المنصة الوطنية للتدريب على الخط e-learning مع المدرسة الوطنية للإدارة (2020-2024 بمبلغ 5 مليون دولار)،
- مشروع دعم المنظومة المعلوماتية الخاصة بالملكية الصناعية مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية (2023-2026 بمبلغ 3.7 مليون دولار)،

- مشروع دعم سياسات التشغيل وإحداث مواطن شغل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (2022-2025 بمبلغ 4.3 مليون دولار).

كما أكدت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه علاوة على ما سبق ذكره من مشاريع، فقد تمت برمجة مشاريع أخرى مع الوكالة من أهمها:

- إنجاز المرحلة الثانية من مشروع المنظومة الالكترونية للتفاعل والتواصل مع المواطن e-people مع رئاسة الحكومة بهدف تطوير وظائف المنظومة وجعلها أكثر ملاءمة لمتطلبات مستعمليها من الموظفين والمتعاملين مع الإدارة،

- إنجاز مركز امتياز للتدريب Centre d'Excellence مع الهيئة العليا للطلب العمومي بهدف تطوير وتوسيع نطاق تجربة TUNEPS للشراءات العمومية عبر الخط.

من جهتهم، أكد ممثلو وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج أن العلاقات الثنائية ضرورية في مجال التعاون الدولي وأنه لا بد من العمل على دعم علاقاتنا مع شركائنا وعلى مراكمة تجارب التعاون والاستثمار فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمراجعتها وتطويرها بعد تقييمها، موضحين أن تقييم نتائج الاتفاقيات المبرمة على الاقتصاد الوطني يتطلب وقتا طويلا ودراسة معمقة.

وأضافوا أن الدولة التونسية هي الجانب الذي عليه المبادرة بالقيام بالإصلاح والتعديل اللازم لمعالجة النقص المرصود في مردودية أي مشروع من مشاريع التعاون، مذكرين أن المهمة الأساسية لوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج تتمثل في تحديد الإطار القانوني العام للتعاون الدولي والدفع بالديبلوماسية الاقتصادية نحو الأفضل، وأن عملية التقييم والتدقيق هي من مهام الوزارة المشرفة على إنجاز مشروع التعاون.

وبخصوص الاستفسار عن التركيز على جانب الرقمنة في هذا الاتفاق، أفادوا أن علاقاتنا الدولية تشمل عديد المجالات مع مختلف الدول الأخرى وأن اختيار مجال مثل هذه المساعدات يعود بالأساس إلى الدول المانحة باعتباره من صميم اختصاصها، حيث أن كوريا من الدول المختصة والرائدة في مجال الرقمنة، على غرار ما تقدمه الصين في المجال الصحي أو هولندا في المجال البيئي إلى تونس في إطار علاقات التعاون الثنائي التي تجمعنا بهما.

من جهتها، أوضحت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه في مجال التعاون الدولي يتم الحرص على ضرورة توفّر الانسجام بين أولويات بلادنا وحاجياتها وما توفره الدولة المانحة، مشيرة إلى أنه يجب القيام بدراسات لمعرفة الميادين التي يمكن اقتراحها بهدف توسيع مجال التعاون التونسي-الكوري. كما أكدت أن الطرف التونسي قام في مرحلة أولى بتقييم لبعض المشاريع التي هي في طور الإنجاز أفضى إلى رصد بعض النقائص التي سيتم العمل على تلافيها خلال استكمال إنجاز هذه المشاريع في المرحلة القادمة، مذكّرة أن من أهم التحديات في هذا المجال هو كيفية ضمان ديمومة مشاريع التعاون واستمراريتها.

أما بالنسبة إلى منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS، أوضحت أنه رغم السلبيات والمحدودية التي لوحظت بشأنها، فقد تم تسجيل تطوّر ملحوظ في المؤشرات الكمية لاستعمالها منذ دخولها حيز الاستغلال، حيث أن الإحصائيات المتوفرة تفيد أنه في ديسمبر 2022 بلغ العدد الجملي للمشترين العموميين المسجلين على المنظومة 1417 كما بلغ العدد الجملي للمزودين 14822 في حين بلغ عدد طلبات العروض 8183 طلبا، ومع ذلك فإن المساعي المبذولة من قبل كل الأطراف المعنية متواصلة بهدف مزيد تحسين هذه المنظومة وتطويرها والرفع من نجاعتها.

وفيما يتعلق بالشروط المنصوص عليها ضمن الاتفاق، أوضح ممثلو الوزارتين أنها لا تعتبر مجحفة وأنها شروط عادية معمول بها في عديد الاتفاقيات الأخرى سواء لبلادنا أو لبلدان أخرى. كما أوضحوا أن التوفّق في إقناع الشركاء الأجانب لإبرام اتفاقيات تعاون دولي يستوجب توفير الظروف المناسبة والأرضية الملائمة وهو ما تسعى إليه بلادنا لإقامة علاقات شراكة ناجحة ومثمرة.

وفي علاقة بمدى تأثير مثل هذه الاتفاقيات مع الدول الآسيوية على علاقات التعاون التونسية-الافريقية، أكدوا أن مراكمة بلادنا لمثل هذه التجارب سيكون لها الأثر الإيجابي على علاقاتنا مع الدول الافريقية، حيث ستوفر لنا، بفضل الخبرة المكتسبة، المزيد من الفرص الاستثمارية الجديدة في السوق الافريقية سواء بمبادرات تونسية أو في إطار مشاريع شراكة تونسية-كورية.

وتفاعلا مع تأكيد أعضاء اللجنة على ضرورة القيام بما يكفي من التحري في مواصفات الأجهزة والمعدات التي يوفرها شركاؤنا بمقتضى مثل هذه الاتفاقيات وفي مدى تلاؤمها مع الواقع التونسي ومدى قابليتها للاستغلال لمدة معقولة، أوضح ممثلو الوزارتين أن الإدارة التونسية هي من تحدد

الخصائص الفنية وهي المسؤولة عن مراقبة تلك المعدات والتحري حول مدى مطابقتها للمواصفات المتفق عليها عبر إيفاد فرق مختصة إلى تلك البلدان للتأشير على استقبالها من عدمه.

وفي تطرقها إلى الآفاق المستقبلية للتعاون التونسي-الكوري، أفادت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه بالإمكان مزيد تعزيز هذه التجربة الناجحة وذلك عبر:

- تطوير الرقمنة في مختلف المجالات (النقل الذكي)،
- تطوير تبادل الخبرات والتعاون في المجال الفلاحي والبيئي،
- دعم مشاريع التعاون الثلاثي التونسي-الكوري-الافريقي خاصة في ظل اهتمام الجانب الكوري بدفع التنمية في القارة الإفريقية وتعهداتها في إطار التعاون الاقتصادي بين كوريا وإفريقيا KOAFEC،
- مزيد دعم التعاون في مجالات الابتكار والبحث العلمي والتجديد التكنولوجي،
- دعم آليات التعاون لمرافقة المؤسسات الناشئة ودعم المبادرة الخاصة.

هذا وقد توجّه أعضاء اللجنة، بمناسبة جلسة الاستماع حول مشروع هذا القانون، بالتوصيات التالية:

- ضرورة توخي التفكير الاستراتيجي لإحداث النقلة النوعية الحقيقية بالمواطن التونسي وتحديد التوجهات الاستراتيجية لبلادنا حتى نمهد الطريق لسن قوانين ذات بعد استراتيجي تمكننا من تحقيق الأهداف المرسومة، على غرار ما حققته ماليزيا أو فنلندا أو غيرهما من الدول.
- ضرورة القيام بالإصلاحات اللازمة لمنظومتنا التربوية للارتقاء بها إلى مستوى يمكننا من وضع مشروع مجتمعي متكامل وناجح على المدى البعيد وقادر على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
- ضرورة تشجيع الكفاءات التونسية التي أثبتت قدرتها على الاستثمار والنجاح في عدد من المجالات التي شملتها بعض الاتفاقيات عوض الالتجاء إلى الدول الأجنبية.

وفي ختام الجلسة، قررت اللجنة مواصلة النظر في مشروع القانون على أن يتم التصويت عليه والمصادقة على تقرير اللجنة حوله خلال جلسة قادمة.

وفي جلستها المنعقدة بتاريخ 17 جانفي 2024، وافقت اللجنة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين. إثر ذلك، تولى مكتب اللجنة تلاوة التقرير حول هذا المشروع وتمّ إدراج جملة الملاحظات التي أبداها المتدخلون ليتم في مرحلة أخيرة عرضه على التصويت، حيث تمت المصادقة عليه بإجماع الحاضرين.

III. قرار اللجنة:

قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية الموافقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة

شفيق الزعفوري

مقرر اللجنة

صالح السالمي

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا

(عدد 2023/49)

فصل وحيد:

تتمّ الموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا الموقع بتونس بتاريخ 11 أوت 2023 والملحق بهذا القانون الأساسي.